توقعات بقرب حدوث تقارب سعودي - إيراني

بيروت - من أورينت برس

في ١٣ مايو اعلنت السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل انها قدمت دعوة رسمية لوزير الخارجية الايرانية محمد جواد ظريف لزيارة المملكة في أي وقت يراه مناسبا. ليفتح الجدل من جديد حول تقارب ايراني سعودي مفترض بعد عدة محاولات فاشلة في السابق قد يعيد تشكيل التوازنات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، التي تأثرت بالتنافر بين البلدين، وانعكست اثاره في سوريا والعراق والبحرين ولبنان واليمن.

ومع ان الدعوة جاءت متأخرة ستة اشهر عن دعوة التقارب التي أبداها الرئيس الايراني حسن روحاني بعد توليه منصبه الرئاسي، الا ان تقارير من مصادر مطلعة اشارت إلى وجود محادثات سرية سبقت هذه الدعوة من خلال لقاء السفير السعودي عبدالرحمن الشهري مع هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي تربطه علاقة وثيقة مع عاهل السعودية الملك عبدالله بن عبد العزيز.

«أورينت برس» أعدت التقرير التالي:

يبدو ان كلا من السعودية وايران لديهما الكثير من اوجه الشبه إلى جانب نقاط الخلاف التي من الممكن ان تجعل تقاربهما ممكنا. من أوجه التقارب ان كلا الدولتين اجرت سلسلة من التغييرات في المناصب السياسية المسيطر عليها، ففي إيران تسلم الإصلاحيون سدة الحكم واطلقوا عملية واسعة لتفاهمات دبلوماسية قد تغير وجه ايران. أما في السعودية فكانت التغييرات التي شملت ولاية العهد ووزارة الدفاع والاركان العامة والقيادة البحرية والجوية، وإمارة المناطق المهمة كمكة والرياض.

○ خادم الحرمين: الرؤية الحكيمة

○ الوزير سعود الفيصل وجه الدعوة

كلا الدولتين اصبحت لها قناعة بضرورة الحوار السياسي لحل المشاكل، وأن سياسة التنافر تعود بالضرر على الجميع، إيران تعاني من مشاكل اقتصادية وضغط شعبي وعزلة دولية، بالمقابل، السعودية لم تحقق ما ترغب به في سوريا وضعفت شراكتها مع الولايات المتحدة على خلفية الاتفاق النووي الايراني.

اذن فاللقاء والحوار مهم لمعرفة مدى امكانية التوصل إلى تسويات حقيقية في ملفات الشرق الاوسط الشائكة.

عقود التوتر

على الرغم من وقوف الولايات المتحدة خلف الستار الا انها ليست الداعم الرئيسي لدفع الطرفين نحو التفاهم وحل المشاكل بطرق سياسية ومباشرة. وقد بدأت المملكة العربية السعودية، في الفترة الأخيرة، بمبادلة طهران التجاوب، بعد عقود من توتر العلاقة بين البلدين، ولا سيما أن المملكة تعتبر أن لدى الجمهورية الإسلامية مشروعاً توسعياً في المنطقة العربية يهدد المنطقة العربية بشكل عام والخليج بشكل خاص، وسعت المملكة إلى مواجهة ذلك بكل الوسائل الممكنة.

وشهدت الفترة الأخيرة، بعض الساحات العربية ما يمكن تسميته «الحرب الباردة» بين النفوذين السعودي الايراني، وهو ظهر بشكل واضح خلال الحرب السورية، من خلال دعم الرياض لقوى المعارضة مقابل وقوف طهران إلى جانب النظام على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

لكن المثير للعديد من التساؤلات، هو الدعوة التي وجهها وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل إلى نظيره الإيراني محمد جواد ظريف لزيارة بلاده، التي اتت بعد إبداء الرئيس حسن روحاني رغبته بالحوار.

وتعتبر دعوة المملكة العربية السعودية لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى الرياض، هي الأولى منذ وقت طويل.

ويسود التوتر العلاقات بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩، لكنه تفاقم في الأعوام الماضية بسبب النزاع في سوريا خصوصاً. فالسعودية لا تنظر بعين الرضا إلى ما تصفه بأنه «تدخلات» إيران في البحرين والعراق واليمن المحاذية كلها للمملكة من الشرق والشمال والجنوب، فضلاً عن الملفين النووي والسوري.

○ الحرب في سوريا ستكون المؤشر

الدور الأمريكي

ومن الواضح ان التطور في المفاوضات الأمريكية الإيرانية حول الملف النووي لعب دوراً بارزاً على هذا الصعيد. وتشعر السعودية بالقلق إزاء نتائج الاتفاق المؤقت بين إيران والدول الكبرى وينص على تجميد البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات المفروضة على طهران.

وتشير الأنباء إلى أن الولايات المتحدة علمت متأخرة بمحاولات التقارب بين طهران والرياض للتوصل إلى تسوية، وذلك على الرغم من انعدام الثقة بين البلدين، وعليه فإن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل الذي زار الرياض سعى للاطلاع اكثر على التقدم في المحادثات بين الطرفين، وخاصة بعد تصريحات الرئيس الإيراني حسن روحاني برغبته في تحسين العلاقات مع السعودية.

كما ان دعوة الرياض علامة واضحة على تعقد الأوضاع في المنطقة، وأنه يجب أن تحل بالموافقة المتبادلة بين الأطراف، فبعد عشرة أشهر من الشلل السياسي في لبنان، تم تشكيل الحكومة، حيث لعبت السعودية وإيران دورا في تشكيلها. لكن اليوم هل يسهم التقارب في الاسراع في انتخاب رئيس جمهورية للبنان.

رد إيراني

وردا على توجيه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الدعوة إلى نظيره الإيراني محمد جواد ظريف لزيارة الرياض وإجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين، أعرب نائب الوزير الإيراني حسين أمير عبد اللهيان عن ترحيب إيران بمفاوضات مع السعودية لتشجيع حصول تقارب بين البلدين وتسوية المشاكل الإقليمية. وقال المسؤول الإيراني: «نرحب بإجراء مفاوضات ولقاءات مع المسؤولين السعوديين لتسوية المشكلات الإقليمية وتبديد الغموض وتطوير العلاقات»، موضحا أن بلاده «لم تتلق بعد دعوة مكتوبة، لكن لقاء بين الوزيرين مدرج على جدول الأعمال».

ولا شك ان التقارب السعودي الإيراني يفتح المجال أمام علاقات جديدة ترسم إقليميا، وينعكس ذلك إيجابا على المنطقة ولبنان خصوصا، إذ قد يسهم في حلحلة عقدة انتخاب رئيس جمهورية جديد للبنان.

وهناك من يعتقد ان هذا التقارب جاء نتيجة انفتاح سعودي على إيران، وإيران على البلدان العربية، لأن إيران أيضا هي بوضع صعب، مع حصار اقتصادي مؤذ لها، فارتأى الإيرانيون أن السياسة العدائية التي كانت موجودة على أيام الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد لم تأت سوى بالمصائب والتراجع الاقتصادي، وبالتالي من الممكن أن يكون هناك تغيير في السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية والمجاورة.

○ دعوة للوزير ظريف

○ أيام نجاد قد ولت

آراء مختلفة

يرى بعض المراقبين الايرانيين أن الدعوة السعودية لايران تعني أن السعودية تسعى إلى إعادة رسم سياساتها الخارجية في المنطقة في أكثر من مكان، ولا سيما في سوريا والعراق ولبنان، وهي تعلم أن ذلك يتم عبر التحاور مع ايران. ويؤكد هؤلاء ان هذه الدعوة لا يمكن أن تفهم إلا في سياق السعي إلى تحسين العلاقات المتوترة مع طهران، معتبرين أن لقاء السفير السعودي في طهران عبدالرحمن بن غرمان الشهري ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران هاشمي رفسنجاني، قبل فترة قصيرة، كان نقطة الانطلاق في المرحلة الجديدة.

ورغم أن الرياض قد لا تفضل الحوار مع طهران من حيث المبدأ، لكنها باتت ترى ان الامر ضروريا في هذه المرحلة، ولا سيما أنه يأتي لصالح الكثير من دول المنطقة. وقد سبق أن حكي عن لقاء أولي سعودي إيراني، حصل بعيداً عن الأضواء. حتى ان البعض تحدث عن أكثر من لقاء. وبحسب المعلومات فإن مصلحة الطرفين ألا يتم الحديث عن الأمر قبل أن يتبلور مناخ ايجابي.

لا شك ان إيصال الملف النووي إلى خواتيمه الايجابية ووقف الحرب في سوريا أولويتان إيرانيتان في الوقت الراهن. التباينات في شأنهما مع المملكة العربية السعودية لا تزال كبيرة، لكن مكافحة الارهاب صارت أولوية للجميع. علما ان القرار السعودي في وضع الإخوان المسلمين على لائحة المنظمات الارهابية كان لافتاً إلى حد كبير.

اذن ربما يجري في الايام القادمة اعلان تقارب سعودي ايراني فعلي يترجم بالخطوات العملية على الارض في دول المنطقة.

حظر حركة ٦ أبريل.. نهاية لثورة يناير أم فرض لهيبة الدولة؟

القاهرة – وكالة الصحافة العربية من: محمد رجب

مازالت تداعيات قرار محكمة القاهرة للأمور المستعجلة، بحظر أنشطة حركة ٦ أبريل، واعتبارها تنظيما يهدد الأمن القومي المصري، يثير جدلا واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية وقد رأى البعض الإجراء بمثابة إسدال الستار على ثورة ٢٥ يناير، بينما اعتبرت مجموعة من القوى السياسية محاكمة كل من أحمد دومة ومحمد عادل وأحمد ماهر استهدافاً لرموز ثورة يناير الذين كان لهم الدور الأبرز في إسقاط نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، ومن بعدهم نظام جماعة الإخوان المسلمين برئاسة محمد مرسي، وتضييق الخناق على الاشتراكيين الثوريين وتشويه صورة الكثير من رموز الشباب الذين شاركوا في ثورة يناير، وتفكيك الكثير من الحركات الثورية وتلجيم حراك الشارع بقانون التظاهر، وقد جاء الدور على الحركة الأبرز والتي كانت في مقدمة الحركات الثورية التي دعت إلى مظاهرات «جمعة الغضب»، وحشد آلاف المواطنين في ميدان التحرير والضغط على النظام حتى تنحى مبارك، ثم مشاركتها في إسقاط نظام حكم الإخوان، فجاء الحكم بحظر أنشطة الحركة لينهي دورها في الحياة السياسية المصرية، وتتفاقم هواجس القوى الثورية في المستقبل، وقد أسس القرار لعهد جديد من المحتمل أن يشهد استقراراً وفرض هيبة الدولة، ولكن من الصعب أن تكون فيها حياة سياسية حقيقية.

وتباينت آراء محللين سياسيين حول أسباب حظر حركة شباب «٦ أبريل»، وهل هو حكم سياسي أم قانوني، وهل هناك ما يبرر حظرها، ومدى تأثير القرار على حراكها وتواجدها في الشارع؟

حظر أنشطة حركة ٦ أبريل جاء لمعاقبتها على دورها في ثورة ٢٥ يناير، ورفضها لممارسات السلطة الحالية كما يرى عمرو علي القيادي بحركة «٦ أبريل»، الذي يعتبر هذا الحكم أنه عبارة عن رسالة من السلطة إلى كل الحركات الثورية والمعارضين، بأنهم ليسوا ببعيدين عن قبضتها، حيث تعمل السلطة الحالية على التخلص من كل من شارك في ثورة يناير، للعودة بمصر إلى النظام الذي لا يسمح بوجود صوت معارض له، ويشير القيادي بحركة «٦ أبريل»، إلى أن قرار الحظر لن يضيف جديداً، حيث لا تعترف الحركة بالحكم ولا بأي إجراءات يتخذها النظام القائم الذي يتجه إلى تقييد الحريات بإصدار القوانين أو الأحكام القضائية.

عمرو علي: حظر حركة ٦ أبريل لمعاقبتها على دورها في ثورة يناير

ويؤكد «علي» على أن معارضة الحركة المستمرة لأنظمة الحكم المختلفة، بداية من نظام مبارك والدعوة إلى «جمعة الغضب» والحشد المستمر في الشارع حتى تنحيه، مروراً بالمشاركة في إسقاط حكم الإخوان، إلى رفض ممارسات النظام الحالي، وإصرارها على تقويم نظام الحكم في اتجاه تحقيق مطالب الثورة من عيش وحرية وعدالة اجتماعية، جعلها في مرمى بطش وقمع النظام الحاكم، وهدفا مطلوب القضاء عليه وإنهاء تواجده السياسي سواء بأحكام قضائية أو سياسية.

وأكد «علي»: إن الحركة مستمرة في النضال حتى تحقيق كل مطالب ثورة ٢٥ يناير، وتابع: تدرس الحركة الآن سبل التصعيد الميداني والقانوني، بما في ذلك اللجوء إلى المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إذا ما أصرت المحكمة المصرية على تجاهل الطعون وقيامها بدور سياسي بدلاً من الدور القضائي الواجب عليها القيام به، كما يشير «القيادي بحركة ٦ أبريل» إلى أن الحركة ترفض الانتخابات الرئاسية وتعتبرها غير شرعية.

وفي سياق متصل قال أحمد سيف الإسلام الحقوقي والمحامي: إن قاضي الأمور المستعجلة استند في حكمه، على حظر أنشطة حركة ليس لها كيان قانوني، وتابع: الحجج القانونية التي يمكن قبول الاستئناف على أساسها متعددة، حيث تستند هيئة الدفاع عن الحركة في استئناف الحكم، على ورود أسماء أشخاص بعينهم في الدعوى، بالإضافة إلى عدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة في نظر هذه النوعية من القضايا، وأيضاً إقامة الدعوى من دون اختصام الطرف الأصيل، حيث اختصم في الدعوى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام من دون اختصام الحركة ذاتها.

ويشير «سيف الإسلام» إلى إمكانية اللجوء إلى المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان، في حالة استنفاد سبل الطعن القانوني على حكم حظر الحركة.

بينما يرى د.يسري العزباوي المحلل السياسي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن الحكم بحظر حركة شباب ٦ أبريل يعطي مؤشرا سيئا على اتجاه الدولة أو النظام القديم، لتصفية حساباته مع كل من شارك في ثورة يناير، سواء من حركات ثورية أو شبابية، وتابع: الحكم سيكون له انعكاساته على قدرة الحركات الشبابية على وضع آليات وبلورة رؤية شاملة للعب دور سياسي في المرحلة المقبلة.

ويؤكد «العزباوي» أن الحكم سيؤدي إلى زيادة حالة الإحباط الموجودة في الأوساط الشبابية وسيغذي لديهم الشعور بسرقة ثورتهم، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على مشاركة الشباب في الانتخابات الرئاسية، وبالأخص أن حظر نشاط الحركة جاء بسبب مواقفها الرافضة لممارسات السلطات الحالية، واعتقال آلاف الشباب، ورفضها لقانون التظاهر، وتابع: حركة ٦ أبريل تتمتع بتواجد ملحوظ في الأوساط الشبابية، وتعتبر الحركة الثورية الأم لباقي الحركات الشبابية، ويقول «الخبير السياسي»: إن استخدام الأحكام القضائية في تحجيم دور الحركات الثورية والشبابية، سيلقي بظلال سالبة على الممارسة السياسية في ظل التحول الديمقراطي، لأن الإقصاء لا يحقق الاستقرار بل يولّد الغضب الذي يقود إلى الانفجار.

ويشير «العزباوي» إلى أن القضاء المصري غير مُسيّس، ولكنه في حالة عداء مع ثورة ٢٥ يناير وكل من شارك فيها، ونصبوا من أنفسهم وكيلاً لتصفية رموزها، وهذا يظهر واضحاً في الأحكام التي صدرت في حق النشطاء السياسيين ورموز شباب الثورة.

من جانبه يقول د. عمرو هاشم ربيع المحلل السياسي: إن حركة ٦ أبريل فقدت الكثير من شعبيتها في الشارع بفعل «فوضويتها»، وإيمانها بمصطلحات الـ «لا قانون» والـ«لا دولة»، ورفضها لفكرة الدولة والقانون، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في تشويه صورة الحركة وإظهارها على أنها حركة مدعومة من الخارج، تعمل على إسقاط الدولة ونشر الفوضى، ويشير ربيع إلى أن الحكم بحظر أنشطة حركة ٦ أبريل، حكم جائر ولكنه ضروري لإنهاء حالة الفوضى الموجودة في الشارع المصري، وفرض هيبة الدولة والقانون، ولكنه رفض الاعتماد على الحل الأمني فقط، من دون الحل السياسي.

ويؤكد الخبير السياسي على أن تأثير الحكم على الحركات الثورية والحراك الشبابي في الشارع سيكون وقتياً، حتى يعيد الشباب تنظيم أنفسهم إما تحت مسميات مختلفة وإما تحت نفس المسميات، والعودة إلى الشارع ولكن بشكل أكثر غضباً، ويشير ربيع إلى أن جماعة الإخوان المسلمين سيحاولون استغلال غضب الشباب، وتوجيهه نحو سعيها لإحداث حالة من الفوضى تؤدي إلى سقوط النظام، وتابع: يجب على الدولة فهم ذلك والقيام بمحاولات جادة لاستيعاب الشباب وإشعارهم بأن نظام مبارك لن يعود، وأن الدولة ماضية في تحقيق أهداف ثورة يناير من العيش والحرية والكرامة الإنسانية.

ويؤكد د.محمد عز الدين شلبي رئيس لجنة رد المظالم الدائمة لحقوق الإنسان، أن الحكم بحظر أنشطة حركة ٦ أبريل ومصادرة مقارها يمثل اعتداء على الحريات السياسية وإنذاراً شديد اللهجة لكل من يعارض النظام الحالي، وتحذيرا واضحا وموجهاً إلى الحركات الثورية والشبابية الموجودة في الشارع، ويؤثر على التحول الديمقراطي في البلاد، الأمر الذي ينذر بأحد السيناريوهين، الأول استمرار الحركات الثورية في معارضة النظام والرئيس القادم مما سيترتب عليه تصفية لتلك الحركات سواء بأحكام قضائية أو بالقمع الأمني أو بالتشويه عبر وسائل الإعلام، بينما يتمثل السيناريو الثاني في اعتزال الشباب للحياة السياسية وعزوفهم عن العمل السياسي، مما قد ينبئ بانفجار جديد على غرار «جمعة الغضب» و«٣٠ يونيو»، وتابع: «حبس أحمد دومة ومحمد عادل وأحمد ماهر» وقانون التظاهر وحظر ٦ أبريل، يعطي مؤشراً على عودتنا إلى الدولة البوليسية التي تقمع الحريات ولا تسمح بوجود معارضة إلا في الإطار المسموح.

ويشير شلبي إلى أن الحكم بحظر الحركة سياسياً وليس قانونياً، واستخدام القضاء في تصفية المعارضين أمر خطير ومرفوض، لأنه يقحم القضاء في الصراع السياسي مما يهدد مؤسسات القضاء كمؤسسة مستقلة تقوم بدورها في نصرة المظلوم أياً كان توجهه أو خلفيته.

○ من فعاليات حركة ٦ إبريل

○ هل تعود حركة ٦ إبريل للحياة السياسية ؟

د.عمرو هاشم ربيع: ٦ أبريل حركة «فوضوية»